Journal of Libyan Academy Bani Walid 2026
مجلة الأكاديمية الليبية بني وليد
e-ISSN: 3104-3860
Volume 2, Issue 5, 2026, Pages: 212-230
Website: https://journals.labjournal.ly/index.php/Jlabw/index

The Implications of Consumer Subsidies on Public Budget Balance in Libya: A Reform Vision from the Perspective of Islamic Banking

Enas Badr Abdullah Al-Hassi*
Libyan Authority for Scientific Research – Benghazi, Libya
*Email: enasbhamed@gmail.com

انعكاسات الدعم الاستهلاكي على توازن الميزانية العامة في ليبيا: رؤية إصلاحية من منظور الصيرفة الإسلامية

إيناس بدر عبد الله الحاسي*
الهيئة الليبية للبحث العلمي- بنغازي، ليبيا

Received: 01-06-2026	**Accepted:** 04-09-2026	**Published**: 17-09-2026
Copyright: © 2026 by the authors. This article is an open-access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Abstract

This study aims to examine the role of Islamic financing instruments in rationalizing the consumer subsidy policy and assessing its impact on the Libyan state's public budget. It analyzes the evolution of government expenditure allocated to consumer subsidies over the study period and evaluates the fiscal burden imposed on the public budget. Furthermore, the study seeks to demonstrate the potential of Islamic financing instruments as economic mechanisms capable of redirecting public expenditure toward more productive and sustainable sectors, thereby reducing the consumption-oriented nature of government spending and enhancing economic efficiency.

The significance of the study stems from the continuous growth of consumer subsidy expenditure in Libya and the substantial burden it places on the public budget, which limits the efficient allocation of public resources and weakens the contribution of government spending to generating added value for the national economy.

The study adopts a descriptive-analytical approach to examine and analyze consumer subsidy policy and its impact on Libya's public budget. In addition, it employs quantitative econometric analysis using time-series models, including unit root tests, cointegration tests, and the Vector Error Correction Model (VECM), to investigate the nature of the relationship between consumer subsidy policy and the public budget.

The study concludes by recommending a comprehensive review of conventional consumer subsidy policies and advocates the adoption of Islamic financing instruments as a more efficient alternative for rationalizing public expenditure and promoting greater fiscal and economic stability.

Keywords: Islamic Financing Instruments; Government Expenditure; Consumer Subsidies.

الملخص

تهدف الدراسة إلى بيان دور الصيرفة الإسلامية وإمكانية توظيفها في ترشيد سياسة الدعم الاستهلاكي، مع قياس أثر الإنفاق على الدعم الاستهلاكي في الميزانية العامة للدولة الليبية خلال فترة الدراسة1990–2015). وبيان حجم العبء الذي يشكله على الموازنة العامة. كما يسعى البحث إلى إبراز إمكانية توظيف أدوات التمويل الإسلامي بوصفها آليات اقتصادية قادرة على المساهمة في إعادة توجيه الإنفاق العام نحو مجالات أكثر إنتاجية واستدامة، بما يحد من الطابع الاستهلاكي للإنفاق الحكومي ويعزز الكفاءة الاقتصادية.

تكمن أهمية الدراسة في تنامي حجم الإنفاق على الدعم الاستهلاكي في ليبيا وما يشكله من عبء على الميزانية العامة، الأمر الذي يحدّ من كفاءة توزيع الموارد ويضعف مساهمة الإنفاق العام في تحقيق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في توصيف وتحليل دور سياسة الدعم الاستهلاكي، وأثره على الميزانية العامة في ليبيا، إلى جانب استخدام التحليل القياسي الكمي من خلال نماذج السلاسل الزمنية، بما في ذلك اختبارات الاستقرائية والتكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ(VECM) ، وذلك بهدف تحليل طبيعة العلاقة بين كل من سياسة الدعم الاستهلاكي، والميزانية العامة ..

وتوصي الدراسة بضرورة إعادة النظر في سياسات الدعم الاستهلاكي التقليدية، والتوجه نحو تبني أدوات التمويل الإسلامي بوصفها بديلاً أكثر كفاءة في ترشيد الإنفاق العام وتحقيق قدر أكبر من الاستقرار المالي والاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: الصيرفة الإسلامية، الانفاق الحكومي، الدعم الاستهلاكي.

1.المقدمة:

تُعد سياسة الدعم الاستهلاكي إحدى أدوات السياسة المالية التي تعتمدها الدول لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، من خلال تخفيف الأعباء المعيشية عن المواطنين، ولاسيما ذوي الدخل المحدود، عبر توفير السلع والخدمات الأساسية بأسعار مدعومة أو تقديم أشكال مختلفة من الدعم المباشر وغير المباشر. وتختلف سياسات الدعم من دولة إلى أخرى وفقًا لظروفها الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنها تمثل في جميع الحالات جزءًا مهمًا من برامج الإنفاق العام الهادفة إلى تحقيق الاستقرار الاجتماعي والمحافظة على مستويات معيشية مناسبة.

وفي ليبيا، اكتسبت سياسة الدعم الاستهلاكي أهمية خاصة نتيجة اعتماد الاقتصاد الوطني بدرجة كبيرة على الإيرادات النفطية في تمويل الميزانية العامة، إلى جانب محدودية تنوع القاعدة الإنتاجية، وثبات مستويات الأجور، وارتفاع الأسعار، مما جعل الدعم أداة رئيسة للمحافظة على القوة الشرائية للأفراد. وقد شهد الإنفاق المخصص للدعم الاستهلاكي ارتفاعًا ملحوظًا، حيث ارتفع من نحو (357) مليون دينار ليبي عام 2002 إلى نحو (1,046) مليون دينار ليبي عام 2010، الأمر الذي أسهم في زيادة الأعباء الواقعة على الميزانية العامة.

ورغم أهمية الدعم الاستهلاكي في تحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية، فإن استمرار الاعتماد على آلياته التقليدية أدى إلى ظهور عدد من التحديات، من أبرزها ارتفاع تكلفة الإنفاق، وضعف كفاءة تخصيص الموارد، واتساع مظاهر الهدر، مما يستدعي إعادة تقييم هذه السياسة والبحث عن آليات أكثر كفاءة واستدامة.

وفي هذا السياق، تبرز الصيرفة الإسلامية بوصفها إحدى الآليات التي يمكن أن تسهم في ترشيد سياسة الدعم الاستهلاكي، من خلال توجيه الموارد نحو الأنشطة الإنتاجية والاستثمارية، وتعزيز كفاءة تخصيص الأموال، بما يسهم في تخفيف الضغوط على الميزانية العامة وتحقيق قدر أكبر من الاستدامة المالية والاقتصادية. وانطلاقًا من ذلك، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر الدعم الاستهلاكي على الميزانية العامة

في ليبيا، وبيان مدى إمكانية مساهمة أدوات التمويل الإسلامي في ترشيد سياسة الدعم وتعزيز كفاءة الإنفاق العام.

2. مشكلة الدراسة:

تبنت الدولة الليبية سياسة الدعم الاستهلاكي بوصفها إحدى الأدوات الهادفة إلى تحسين المستوى المعيشي وتخفيف الأعباء الاقتصادية عن المواطنين، إلا أن تزايد الإنفاق المخصص لهذا الدعم وما صاحبه من اختلالات في آليات التوزيع أسهم في زيادة العبء على الميزانية العامة وأضعف من كفاءة توظيف الموارد المالية للدولة. ونتيجة لهذه الاختناقات المالية، أصبح لزاماً التحرك نحو حلول بديلة ومستدامة تكفل تصحيح المسار بمعزل عن الإضرار بالحماية الاجتماعية للمجتمع. ومن هذا المنطلق، تبرز الصيرفة الإسلامية عبر آلياتها التمويلية كخيار استراتيجي فاعل، من شأنه إعادة هيكلية قطاع الدعم، وضبط النفقات الحكومية، ورفع معدلات الكفاءة الاقتصادية.

وبناءً على ما سبق، يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الآتي: **ما مدى إمكانية مساهمة الصيرفة الإسلامية في ترشيد سياسة الدعم الاستهلاكي والحد من آثارها على الميزانية العامة في ليبيا؟**

3. أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على الدور الفعلي الذي يمكن أن تلعبه الصيرفة الاسلامية في ترشيد سياسة الدعم الاستهلاكي، مع بيان مدى انعكاس ذلك على تحسين أداء الميزانية العامة وتحقيق الاستقرار المالي في ليبيا.
- دراسة واقع سياسة الدعم الاستهلاكي في ليبيا، وتحديد حجم أعبائه الثقيلة على الميزانية العامة للدولة.
- توضيح الكيفية التي تسهم بها الصيرفة الاسلامية في إحداث تحول نوعي من الدعم الاستهلاكي التقليدي الهادر إلى الدعم الموجه والفعال.
- قياس حجم الأثر المالي المترتب على ترشيد الدعم باستخدام الصيرفة الاسلامية في تقليص العجز بالميزانية العامة الليبية.
- تقديم بعض التوصيات والمضامين النظرية والتطبيقية التي تسهم في توضيح دور التمويل الإسلامي في ترشيد سياسة الدعم الاستهلاكي وأثرها على الميزانية العامة للدولة الليبية.

4. فرضيات الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة الحالية، تم الاعتماد على مراجعة الأدبيات العلمية والدراسات السابقة ذات الصلة بوصفها إطارًا مرجعيًا للدراسة، كما تم الاستفادة من البيانات والمؤشرات المتاحة المتعلقة بموضوع الدراسة، وبناءً على ذلك، تم تطوير وصياغة مجموعة من الفرضيات التي توجه مسار الدراسة، وذلك على النحو الآتي:

- يؤدي تطبيق صيغ التمويل الإسلامي (كالمرابحة والمشاركةو غيرها من الصيغ الصيرفة الاسلامية). في إدارة وتنظيم قطاع الدعم إلى الحد من الهدر المالي وتحويله إلى دعم تنموي موجه.
- يؤدي التوسع في الإنفاق الحكومي الجاري إلى تفاقم عجز الموازنة العامة الليبية بدرجة ذات دلالة إحصائية خلال فترة الدراسة
- ينتج عن ترشيد سياسة الدعم الاستهلاكي باستخدام الصيرفة الإسلامية تقليص عجز الميزانية العامة للدولة وتخفيف الضغط على الخزينة العامة والنقد الأجنبي.
- يؤثر الدعم الاستهلاكي في المحافظة على المستوى المعيشي والتخفيف من الأعباء الاقتصادية على المواطنين.

5. أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في الحاجة إلى إعادة تقييم سياسة الدعم الاستهلاكي في ليبيا في ظل ما تفرضه من أعباء متزايدة على الميزانية العامة، الأمر الذي يستدعي البحث عن بدائل أكثر كفاءة في إدارة الإنفاق العام وتحقيق التنمية المستدامة، وفي هذا الإطار، تبرز أهمية تفعيل صيغ التمويل الإسلامي، مثل المشاركة والمضاربة والإجارة والاستصناع والسلم، في تمويل المشروعات الإنتاجية ومشروعات الأمن الغذائي والتنمية المحلية، بما يسهم في خلق فرص عمل، وزيادة الإنتاج المحلي، والحد من الاعتماد على الدعم الاستهلاكي المباشر. كما تبرز أهمية الدراسة في ارتفاع حجم الإنفاق الحكومي المخصص للدعم، إلى جانب اتساع نطاق الاستفادة منه بما يشمل مختلف فئات المجتمع، وهو ما يثير الحاجة إلى تعزيز كفاءة توجيه الموارد المالية وتحقيق قدر أكبر من العدالة الاقتصادية والاستدامة المالية.

6. منهجية الدراسة:

لغرض إنجاز هذه الدراسة، وتحقيق أهدافها، فإن المنهجية العلمية التي تم اعتمادها ركزت على المراجعة واستقراء الأدبيات السابقة والمنشورة، بالإضافة إلى ذلك، الرجوع إلى عدد من تقارير الجهات الرسمية في الدولة الليبية، لاستفادة من المؤشرات والاحصائيات الموثقة. أما الجانب الثاني، أُعتمد في الدراسة على ما يعرف بالدراسات الوصفية التحليلية باستخدام **المنهج التحليلي الوصفي**، أُتبعت طريقة جميع البيانات وتصنيفها وتبويبها من مصادر ميدانية وتاريخية من أجل اختبار فرضية الدراسة بجانب **المنهج التحليلي الكمي** حيث يشتمل على الأساليب القياسية الحديثة لتحديد دور سياسة الدعم الاستهلاكي، وأثره على الميزانية العامة في ليبيا، وسيتم استخدام الأسلوب القياسي الاقتصادي لإجراء اختبار العلاقة بين كل من سياسة الدعم الاستهلاكي، والميزانية العامة.

6.1 أسلوب جمع البيانات ومصادرها:

اعتمدت الدراسة في استقاء بياناتها ومعلوماتها على مسارين متكاملين لضمان الدقة والموضوعية:

- **المصادر الأولية:** وتتمثل في البيانات الإحصائية والتقارير الرقمية الصادرة عن الجهات والمؤسسات الرسمية ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وذلك لضمان الحصول على بيانات دقيقة للجانب التطبيقي.
- **المصادر الثانوية:** وتشمل المراجع العلمية، الكتب، الدوريات، والنشرات البحثية، بالإضافة إلى الدراسات السابقة التي تناولت متغيرات التمويل والتنمية، وذلك بهدف بناء الإطار النظري للدراسة وتأصيل مفاهيمها.

6.2 حدود الدراسة:

ارتسمت حدود الدراسة فيما يلي:

- **الحدود المكانية:** الدراسة تكون على مستوى ليبيا.
- **الحدود الزمنية:** تم إجراء الدراسة خلال الفترة الزمنية (1990-2015).
- **الحدود الموضوعية:** مدى تأثير انعكاسات الدعم الاستهلاكي على توازن الميزانية العامة الليبية، رؤية إصلاحية من منظور الصيرفة الإسلامية.

7. الدراسات السابقة:

الدراسة الحالية قد تكون مثيرة للجدل، ولكن الباحث يرى بنظرة عملية أن المراجعة في الأدبيات المنشورة التي لها علاقة بموضوع البحث ستفرز العديد من المساهمات العلمية والرائدة في هذا المجال، ولكن ستكون بعيدة عن المجال العملي الذي هو جل اهتمام الدراسة الحالية، مع ذلك سنعرض بإيجاز أهم الدراسات الحديثة التي تخص الموضوع، وذلك لتعزيز الإطار النظري للدراسة والنماذج التي استخدمت والنتائج التي توصل إليها.

استعرضت دراسة (زينب، 2016). تُعد الموازنة العامة للدولة أحد أهم أدوات السياسة المالية، إذ تمثل الإطار الذي تُترجم من خلاله الدولة توجهاتها الاقتصادية والاجتماعية إلى برامج للإنفاق العام وتقديرات للإيرادات، بما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية والاستقرار المالي والاجتماعي. ومن خلال الموازنة تمارس الدولة وظائفها الأساسية المتمثلة في تخصيص الموارد الاقتصادية، وإعادة توزيع الدخل، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتمويل الخدمات العامة والمشروعات التنموية.

كما تناولت دراسة (الحيارى، 2016) كما اتفقت على ذلك دراسة (زينب، 2016) مفاده إن لموازنة العامة عرفت بأنها وثيقة مالية وقانونية تتضمن تقديرًا للإيرادات العامة والنفقات المتوقعة خلال فترة زمنية محددة غالبًا ما تكون سنة مالية، وتُعد من قبل السلطة التنفيذية وتُعتمد من السلطة التشريعية، بما يمنحها الصفة القانونية باعتبارها الأداة الأساسية لإدارة المال العام وتنفيذ السياسات الحكومية كما أوضحت أن الموازنة تتميز بطبيعتها التقديرية لاعتمادها على توقعات مستقبلية تتعلق بحجم الإيرادات والنفقات، الأمر الذي يجعل كفاءة التخطيط المالي وإدارة الموارد العامة من العوامل الأساسية لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.

أشارت دراسة (الأمين، وآخرون، 2005) وفي ليبيا، يتكون هيكل الموازنة العامة من جانبين رئيسين؛ يتمثل الأول في النفقات العامة التي تشمل المرتبات، والنفقات التشغيلية والتسيرية، ونفقات التنمية، إضافة إلى مخصصات الدعم وموازنة الأسعار، بينما يتمثل الجانب الثاني في الإيرادات العامة التي تعتمد بدرجة كبيرة على الإيرادات النفطية، إلى جانب بعض الإيرادات السيادية والضريبية والجمركية. ويعكس هذا الهيكل طبيعة الاقتصاد الليبي الريعي، حيث يؤدي الاعتماد المرتفع على النفط إلى تعرض المالية العامة لتقلبات أسعار النفط ومستويات الإنتاج، الأمر الذي ينعكس بصورة مباشرة على قدرة الدولة على تمويل برامج الإنفاق العام وتحقيق الاستقرار المالي.

كما أشارت دراسة (الزرقاني، 2000) كذلك دراسة (طارق ،2018) وفي هذا الإطار، يمثل الدعم الاستهلاكي أحد أهم بنود الإنفاق العام التي اعتمدت عليها الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، من خلال توفير السلع والخدمات الأساسية بأسعار مدعومة أو تقديم أشكال مختلفة من الدعم المباشر وغير المباشر للمواطنين. ويهدف هذا النوع من الدعم إلى تخفيف الأعباء المعيشية عن الأفراد، والمحافظة على القوة الشرائية، والحد من الآثار الناتجة عن ارتفاع تكاليف المعيشة، ولا سيما بالنسبة للفئات محدودة الدخل، بما يعزز الاستقرار الاجتماعي ويحد من التفاوتات الاقتصادية.

وقد أكدت دراسات آخري (الأمين، وآخرون، 2005) اكتسبت سياسة الدعم الاستهلاكي في ليبيا أهمية خاصة نتيجة طبيعة الاقتصاد الوطني القائم على الإيرادات النفطية، والتي وفرت للدولة موارد مالية مكنتها من تحمل تكاليف دعم السلع والخدمات الأساسية لفترات طويلة. وقد انعكس ذلك في توسع دور الدولة في توفير عدد من السلع والخدمات بأسعار تقل عن تكلفتها الحقيقية، باعتبار أن الدعم يمثل إحدى أدوات السياسة الاجتماعية الرامية إلى تحقيق الحماية الاقتصادية للمواطنين، إلا أن هذه السياسة شهدت توسعًا مستمرًا في حجم الإنفاق، حيث ارتفعت مخصصات الدعم من نحو (357) مليون دينار ليبي عام 2002 إلى نحو (1,046) مليون دينار ليبي عام 2010، الأمر الذي جعله أحد البنود المؤثرة في هيكل الإنفاق العام، وأسهم في زيادة الضغوط الواقعة على الميزانية العامة.

وفي السياق الإقليمي، تناولت دراسة (Albers, 2011) أسعار الغذاء والطاقة والإعانات الحكومية والأرصدة المالية في دول جنوب البحر الأبيض المتوسط، وركزت على تحليل آثار إعانات الغذاء والطاقة في الموازنات العامة، والتضخم، والنمو الاقتصادي، إلى جانب بحث سبل ترشيد الإنفاق العام وتحسين كفاءة إدارة الموارد المالية. وأظهرت الدراسة أن اقتصادات دول المنطقة تمتلك إمكانات مرتفعة لتحقيق النمو واللحاق بالاقتصادات المتقدمة، إلا أن ارتفاع مستويات الإعانات مقارنة بمناطق مماثلة يمثل تحديًا أمام كفاءة تخصيص الموارد والاستدامة المالية. وخلصت الدراسة إلى أهمية إصلاح نظم دعم الغذاء والطاقة من خلال تحسين استهداف الفئات المستحقة والحد من الدعم غير الموجه، بما يسهم في تخفيف

الضغوط على المالية العامة وتعزيز كفاءة الإنفاق، إلى جانب ضرورة البحث عن مصادر بديلة للإيرادات العامة لدعم النمو الاقتصادي وتقليل الاعتماد على مصادر الإيرادات التقليدية.

وتكتسب هذه النتائج أهمية خاصة في الحالة الليبية، بالنظر إلى استمرار الاعتماد على الدعم الاستهلاكي واتساع آثاره المالية، الأمر الذي يستدعي الوقوف على نشأة منظومة الدعم وتطورها وآليات تطبيقها، وصولًا إلى تحديد أبرز التحديات والاختلالات التي أثرت في كفاءتها وفي قدرتها على تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية.

سجلت دراسة (تقرير ديوان المحاسبة الليبي، 20015) إلا أن هذه السياسة شهدت توسعًا مستمرًا في حجم الإنفاق، حيث ارتفعت مخصصات الدعم من نحو (357) مليون دينار ليبي عام 2002 إلى نحو (1,046) مليون دينار ليبي عام 2010، الأمر الذي جعله أحد البنود المؤثرة في هيكل الإنفاق العام، وأسهم في زيادة الضغوط الواقعة على الميزانية العامة. وقد ازدادت أهمية هذا الموضوع في ظل اعتماد الاقتصاد الليبي على الإيرادات النفطية، إذ أدى تذبذب هذه الإيرادات خلال فترات مختلفة إلى صعوبة المحافظة على المستوى نفسه من الإنفاق، وظهور اختلالات بين الموارد المتاحة وحجم الالتزامات المالية للدولة.

كما سجلت دراسة (ElShazly, 2025) رغم الدور الاجتماعي والاقتصادي الذي يؤديه الدعم الاستهلاكي، فإن استمرار تطبيقه بصورته التقليدية أدى إلى ظهور عدد من الاختلالات المرتبطة بكفاءة إدارة الموارد العامة، وضعف قدرة النظام على توجيه المنافع إلى الفئات المستحقة. فقد ساهم غياب آليات دقيقة للاستهداف، وضعف قواعد البيانات، ومحدودية الرقابة والمتابعة، في تسرب جزء من الدعم إلى غير المستفيدين الفعليين، إضافة إلى ظهور ممارسات أدت إلى زيادة الهدر في الموارد العامة وتقليل الكفاءة الاقتصادية للإنفاق الحكومي.

و في السياق ذاته، أوضحت دراسة (عبدالله، 2025) هناك بعض الاختلالات قد انعكست على الوضع المالي للدولة، خصوصًا خلال الفترات التي شهدت تراجعًا في الإيرادات النفطية، حيث أسهم ارتفاع الإنفاق على الدعم في زيادة الضغوط على الميزانية العامة واتساع فجوة العجز المالي، مما دفع الدولة إلى الاعتماد على بعض أدوات التمويل التقليدية، مثل السحب من الاحتياطيات والاقتراض المحلي، وهي أدوات قد توفر حلولًا قصيرة الأجل، إلا أن استمرار الاعتماد عليها قد يؤدي إلى تراكم أعباء مالية مستقبلية تحد من قدرة الدولة على تمويل برامج التنمية.

كما أظهرت دراسة (الشرشاي، 2019) وفي إطار تطور سياسة الدعم الاستهلاكي في ليبيا، فقد مثلت هذه السياسة أحد المرتكزات الأساسية للسياسة الاقتصادية والاجتماعية، إذ اعتمدت عليها الدولة بهدف ضمان توفير السلع والخدمات الأساسية بأسعار مناسبة، والحد من الآثار الناتجة عن ارتفاع تكاليف المعيشة، ولا سيما بالنسبة للأسر محدودة الدخل. وقد ارتبط تبني هذه السياسة بطبيعة الاقتصاد الليبي القائم على الإيرادات النفطية، والتي وفرت للدولة قدرة مالية مكنتها من تمويل برامج الدعم والمحافظة على استقرار أسعار عدد من السلع الأساسية.

أشارت دراسة (المنظمة الليبية للسياسات الاستراتيجية، 2015) البدايات المؤسسية لمنظومة الدعم الاستهلاكي في ليبيا تعود إلى أوائل سبعينيات القرن الماضي، حيث أُنشئت المؤسسة الوطنية للسلع التموينية بموجب القانون رقم (68) لسنة 1971، لتتولى مسؤولية توفير السلع الأساسية وتنظيم عمليات استيرادها والإشراف على توزيعها، بهدف ضمان استمرارية توفرها والمحافظة على استقرار أسعارها في السوق المحلية. وقد شكل إنشاء هذه المؤسسة مرحلة مهمة في تنظيم تدخل الدولة في سوق السلع الأساسية، من خلال تحمل جزء من تكاليف توفير تلك السلع للمستهلكين.

كما وثقت دارسة (الزرقاني، 2002) مفاده، إن مع تطور السياسة الاقتصادية للدولة، انتقلت مسؤولية إدارة الدعم إلى مؤسسات أكثر تخصصًا، حيث أُنشئ صندوق موازنة الأسعار ليكون الجهة المسؤولة عن إدارة مخصصات الدعم وتوفير السلع الأساسية، والعمل على إيصالها إلى المواطنين من خلال شبكة الجمعيات

الاستهلاكية المنتشرة في مختلف المناطق. وقد اعتمد هذا النظام على تحمل الدولة الفارق بين التكلفة الحقيقية للسلع وأسعار بيعها للمستهلك، بما يضمن توفيرها بأسعار منخفضة مقارنة بأسعار السوق.

إن تتنوع آليات تقديم الدعم الاستهلاكي وفقًا لطبيعة الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها، فقد يكون الدعم موجهًا بصورة مباشرة إلى المستهلك من خلال تخفيض أسعار السلع والخدمات الأساسية أو تقديم تحويلات نقدية للفئات المستحقة، كما قد يكون موجهًا بصورة غير مباشرة من خلال دعم الإنتاج أو تخفيض تكاليف مدخلاته. ويعتمد اختيار آلية الدعم على طبيعة الاقتصاد، ومستوى الموارد المالية المتاحة، ومدى كفاءة المؤسسات المسؤولة عن التنفيذ والرقابة.

كما أوضحت دراسة (Zine,2017) لا تقتصر أهداف الدعم الحكومي على تخفيف الأعباء المعيشية، بل تمتد إلى دعم الدخول الحقيقية والحد من الفقر من خلال خفض أسعار السلع واسعة الاستهلاك. كما يكتسب الدعم في الدول النفطية بُعدًا مرتبطًا بتوزيع جزء من عوائد الموارد الطبيعية على أفراد المجتمع، إلى جانب إمكانية توجيهه إلى القطاعات الحيوية، كالزراعة والصناعة، لتحفيز الاستثمار وزيادة فرص العمل ودعم نشاط القطاع الخاص.

كما بينت دراسة (الشرشاي، 2019) في الحالة الليبية، اتخذ الدعم صورتين رئيسيتين؛ تمثلت الصورة الأولى في دعم السلع الاستهلاكية الأساسية، حيث تتحمل الدولة جزءًا من تكلفة توفير هذه السلع بما يسمح ببيعها للمواطنين بأسعار تقل عن تكلفتها الفعلية. وشملت هذه السلع عددًا من المواد الأساسية مثل الحبوب والزيوت والسكر وغيرها من السلع التموينية، وقد تولى صندوق موازنة الأسعار مسؤولية توفيرها وتوزيعها من خلال الجمعيات الاستهلاكية.

وفي السياق ذاته، وثقت دراسة (الزرقاني، 2002) إن الصورة الثانية، فقد تمثلت في دعم الأنشطة الإنتاجية، والذي استهدف تخفيض تكاليف الإنتاج وتحفيز بعض القطاعات الاقتصادية، ولا سيما القطاعات الزراعية والصناعية. وشمل هذا النوع من الدعم دعم المحروقات والكهرباء، وتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي، وتقديم بعض التسهيلات التمويلية، وشراء فائض بعض المنتجات الزراعية، بهدف تعزيز الإنتاج المحلي وتحسين مساهمة القطاعات غير النفطية في الاقتصاد الوطني

وبناءً على ذلك، يمكن تصنيف الدعم في ليبيا إلى دعم مباشر يركز على توفير السلع والخدمات الأساسية للمستهلكين، ودعم غير مباشر يهدف إلى تخفيض تكاليف الإنتاج وتحفيز النشاط الاقتصادي. وعلى الرغم من الدور الذي أداه هذا النظام في تحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية خلال مراحل مختلفة، فإن التوسع المستمر في حجم الدعم، مع ضعف كفاءة الإدارة والرقابة، أدى إلى ظهور عدد من الاختلالات التي أثرت في كفاءة تخصيص الموارد العامة، وأصبحت تشكل عبئًا متزايدًا على الميزانية العامة.

إلا أن التوسع في تطبيق منظومة الدعم الاستهلاكي، وما ارتبط به من اعتماد كبير على الإنفاق العام، أفرز مجموعة من التحديات والاختلالات المرتبطة بالجوانب الإدارية والمالية والتنظيمية، الأمر الذي حدّ من قدرة هذه المنظومة على تحقيق الأهداف التي أُنشئت من أجلها، وأدى إلى انخفاض كفاءة استخدام الموارد العامة وزيادة الأعباء المالية الواقعة على الميزانية العامة.

كما أوضح (ديوان المحاسبة الليبي، 2015، ص318–319) رصدت أبرز التحديات والتي تتثمل في ضعف كفاءة إدارة منظومة الدعم، نتيجة محدودية التخطيط المؤسسي، وعدم توفر قواعد بيانات دقيقة ومحدثة حول أعداد المستفيدين وخصائصهم الاقتصادية والاجتماعية. وقد أدى غياب نظام فعال للاستهداف إلى اتساع الفجوة بين حجم الموارد المالية المخصصة للدعم والفئات المستفيدة فعليًا منه، الأمر الذي ساهم في استفادة غير المستحقين من جزء كبير من مخصصات الدعم، مقابل عدم وصوله بصورة كافية إلى بعض الفئات المستهدفة.

كما أشار (ديوان المحاسبة الليبي، 2015، ص. 320) في التقرير ذاته لسنة 2015، أن صندوق موازنة الأسعار، باعتباره الجهة المسؤولة عن إدارة جانب مهم من منظومة الدعم، بأنه واجه عددًا من الاختلالات المتعلقة بآليات التخطيط والتعاقد والرقابة على تنفيذ عمليات التوريد والتوزيع. فقد أشارت تقارير الرقابة

المالية إلى وجود قصور في إدارة بعض العقود الخاصة بتوفير السلع المدعومة، سواء من حيث ملاءمة الكميات الموردة للاحتياجات الفعلية أو ضعف المتابعة والرقابة على عمليات التنفيذ، الأمر الذي انعكس على كفاءة استخدام الموارد المالية المخصصة للدعم.

ومن أبرز المشكلات التي أثرت في كفاءة منظومة الدعم أيضًا ارتفاع معدلات التسرب، نتيجة ضعف آليات التحقق من المستفيدين وانتشار ظاهرة إعادة بيع السلع المدعومة في الأسواق الموازية. فقد أدى غياب نظام دقيق لتسجيل المستفيدين ومتابعة حركة السلع منذ مرحلة التوريد وحتى وصولها إلى المستهلك النهائي إلى تسرب جزء من الدعم إلى غير مستحقيه، حيث أشارت بعض التقارير إلى أن نسبة التسرب من السلع المدعومة تجاوزت 40%، مما يعكس ضعف كفاءة نظام التوزيع والاستهداف.

كما وضحت التقارير المحاسبية ارتباط منظومة الدعم بعدد من مظاهر الفساد المالي والإداري التي أثرت في كفاءة الإنفاق العام، تمثلت في ضعف الشفافية في إدارة العقود، وسوء استخدام بعض التسهيلات المالية، ووجود ممارسات احتكارية في عمليات الاستيراد والتوريد، إضافة إلى محدودية الرقابة المؤسسية على الجهات المنفذة. وقد أدت هذه الاختلالات إلى زيادة تكلفة الدعم على الدولة دون تحقيق الأثر الاجتماعي المتوقع منه بصورة كاملة.

كما أظهرت بعض التقارير والدراسات المتعلقة بمنظومة الدعم الاستهلاكي في ليبيا، أن الجمعيات الاستهلاكية، التي مثلت إحدى القنوات الأساسية لتوزيع السلع المدعومة، واجهت عددًا من التحديات المرتبطة بكفاءة الأداء وعدالة التوزيع، من أبرزها ضعف آليات التحقق من المستفيدين، وتسرب جزء من السلع المدعومة إلى خارج القنوات الرسمية، فضلًا عن صعوبة الرقابة على عمليات التوزيع والمنافذ الحدودية، الأمر الذي أسهم في زيادة احتمالات تسرب الدعم وتحميل الميزانية العامة أعباء إضافية دون تحقيق كامل الأثر الاجتماعي المستهدف.

وفي السياق الإقليمي، أظهرت دراسة (Alderman,1986) أن نظم الدعم الغذائي قد تواجه تحديات تتعلق بكفاءة توزيع الدعم وآثاره المالية والاقتصادية، مما يبرز أهمية إصلاح آليات الاستهداف والتوزيع بما يحد من الهدر ويحسن كفاءة استخدام الموارد العامة.

كذلك، قد أشار (ديوان المحاسبة الليبي، 2015ص. 322) في تقريره، إلى أن نظام الدعم بصورته التقليدية لم يحقق الكفاءة المطلوبة في توجيه الموارد العامة، بسبب ضعف الرقابة وغياب نظم المعلومات الحديثة، الأمر الذي أدى إلى توسع الاقتصاد غير الرسمي وظهور أسواق موازية للسلع المدعومة، إضافة إلى ارتفاع تكلفة الإنفاق العام نتيجة استمرار التوسع في مخصصات الدعم دون وجود آليات فعالة لضبطه وترشيده.

تنعكس هذه الاختلالات بصورة مباشرة على الميزانية العامة للدولة، إذ يؤدي ارتفاع فاتورة الدعم إلى زيادة حجم النفقات العامة، وتقليص الموارد المتاحة للإنفاق على القطاعات الإنتاجية والتنموية. كما أن اعتماد الاقتصاد الليبي بدرجة كبيرة على الإيرادات النفطية يجعل استمرار تمويل الدعم عرضة للتأثر بتقلبات أسعار النفط ومستويات الإنتاج، الأمر الذي يزيد من احتمالية ظهور عجوزات مالية عند انخفاض الإيرادات العامة.

ومن ثم، فإن التحدي الأساسي لا يرتبط بمبدأ الدعم الاستهلاكي ذاته، وإنما بآليات تصميمه وإدارته وتنفيذه، إذ إن استمرار الدعم الشامل دون إصلاحات مؤسسية قد يؤدي إلى استنزاف الموارد العامة، بينما يمكن لإعادة هيكلة المنظومة وفق أسس أكثر كفاءة أن تحقق التوازن بين الأهداف الاجتماعية للدولة ومتطلبات الاستدامة المالية. ولذلك أصبحت الحاجة قائمة إلى تطوير نظم الحوكمة، وبناء قواعد بيانات دقيقة للمستفيدين، وتعزيز الرقابة، والانتقال التدريجي نحو آليات دعم أكثر استهدافًا، بما يضمن توجيه الموارد إلى الفئات المستحقة ويحد من الهدر المالي.

وفي ضوء هذه التحديات، برزت الحاجة إلى البحث عن بدائل وسياسات إصلاحية قادرة على تحقيق التوازن بين المحافظة على الدور الاجتماعي للدعم وضمان استدامة المالية العامة، ويأتي التمويل الإسلامي ضمن

الأدوات التي يمكن أن تسهم في تحقيق هذا الهدف، نظرًا لما يتميز به من ارتباط بالنشاط الاقتصادي الحقيقي، وقدرته على تعبئة الموارد وتوجيهها نحو القطاعات الإنتاجية والتنموية.

من هنا ارتات الدراسة بحث إمكانية مساهمة أدوات التمويل الإسلامي في ترشيد سياسة الدعم الاستهلاكي من خلال توظيفها في تمويل الأنشطة والمشروعات الإنتاجية والتنموية، بما يسهم في تخفيف الضغوط المالية على الميزانية العامة، والحد من الاعتماد على التمويل التقليدي، وتعزيز كفاءة تخصيص الموارد واستدامة المالية العامة. وتستند إمكانية توظيف هذه الأدوات إلى مجموعة من المبادئ التي يقوم عليها التمويل الإسلامي، من أهمها ارتباط التمويل بالاقتصاد الحقيقي، والمشاركة في تحمل المخاطر، وتحقيق العدالة في توزيع العوائد، والابتعاد عن التمويل القائم على الفائدة الثابتة. وتتيح هذه المبادئ مجموعة متنوعة من الأدوات التمويلية التي يمكن توظيفها في دعم التنمية الاقتصادية وتمويل المشروعات الإنتاجية، ومن أبرزها الصكوك الإسلامية، والمشاركة والمضاربة والإجارة والاستصناع والسلم، بما يعزز قدرة هذه الأدوات على دعم النشاط الاقتصادي والمساهمة في تخفيف الأعباء الواقعة على المالية العامة.

اعتمدت دراسة (عمري، 2017) على توضيح الدور الذي تلعبه الصكوك الإسلامية والتي لتُعد من أبرز الأدوات التي يمكن أن تسهم في دعم المالية العامة، نظرًا لقدرتها على تعبئة المدخرات المحلية والخارجية وتمويل المشروعات العامة دون الاعتماد الكامل على أدوات الدين التقليدية. كما يمكن استخدامها في تمويل مشروعات البنية التحتية والمشروعات التنموية التي تسهم في تعزيز النشاط الاقتصادي وتوفير مصادر دخل جديدة للدولة، بما يخفف من الاعتماد على الإيرادات النفطية ويعزز قدرة الميزانية العامة على مواجهة الصدمات المالية.

كما تناولت دراسة (يوسف، 2018) مفاده، توفر صيغ المشاركة والمضاربة إمكانية تمويل المشروعات الإنتاجية القائمة على تقاسم الأرباح والمخاطر، بما يشجع على توجيه الموارد المالية نحو القطاعات المنتجة بدلًا من استمرار الاعتماد على الإنفاق الاستهلاكي. ومن خلال دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتحفيز الاستثمار المحلي، وخلق فرص العمل، يمكن لهذه الأدوات أن تسهم بصورة غير مباشرة في تخفيف الضغوط الاجتماعية والاقتصادية التي تدفع الدولة إلى التوسع في برامج الدعم.

كما أشارت دراسة (السيد، 2012) للصيغ الإجارة والاستصناع والسلم، فتميزها بقدرتها على تمويل قطاعات إنتاجية محددة، مثل الزراعة والصناعة والإسكان والبنية التحتية. فصيغة السلم، على سبيل المثال، يمكن أن تسهم في دعم الإنتاج الزراعي من خلال توفير التمويل المسبق للمزارعين مقابل الحصول على المنتجات مستقبلًا، بينما يمكن لصيغة الاستصناع أن تدعم الصناعات والمشروعات الإنشائية من خلال تمويل مراحل الإنتاج والتصنيع. ويؤدي ذلك إلى تعزيز الإنتاج المحلي وتقليل الاعتماد على الاستيراد، وهو ما ينعكس إيجابًا على الميزان التجاري والمالية العامة.

ولا يقتصر دور أدوات التمويل الإسلامي على توفير مصادر بديلة لتمويل عجز الموازنة العامة، بل يمتد إلى المساهمة في ترشيد سياسة الدعم الاستهلاكي من خلال معالجة الأسباب الاقتصادية التي تؤدي إلى زيادة الحاجة إلى الدعم. فتمويل القطاعات الإنتاجية، وزيادة فرص العمل، وتحسين مستويات الدخل، يمكن أن يقلل من الاعتماد على الدعم الشامل، ويتيح للدولة الانتقال تدريجيًا نحو أنظمة دعم أكثر استهدافًا وكفاءة.

كما سجلت دراسة (IFSL, 2009) يمكن لأدوات التمويل الإسلامي أن تسهم في تعزيز كفاءة الإنفاق العام من خلال توجيه الموارد المالية نحو استثمارات ذات عائد اقتصادي واجتماعي، بدلًا من استهلاكها في نفقات جارية لا تؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد. فكلما ارتفعت قدرة الاقتصاد على الإنتاج وتوليد الدخل، انخفضت الحاجة إلى تدخل الدولة المستمر في دعم الأسعار، وتحسنت قدرة الميزانية العامة على تحقيق التوازن بين الأهداف الاجتماعية ومتطلبات الاستدامة المالية.

كما أشارت دراسة (إحامد،2026) وفي الحالة الليبية، تكتسب هذه الأدوات أهمية خاصة بالنظر إلى طبيعة الاقتصاد الوطني الذي يعتمد بدرجة كبيرة على الإيرادات النفطية، وما يترتب على ذلك من تعرض الميزانية العامة للتقلبات المرتبطة بأسعار النفط. ومن ثم، فإن توظيف أدوات التمويل الإسلامي ضمن إطار إصلاحي

شامل يمكن أن يسهم في تنويع مصادر التمويل، ودعم القطاعات الإنتاجية، وتحسين إدارة الموارد العامة، بما يعزز قدرة الدولة على تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

وبناءً على ما سبق، فإن معالجة تحديات الدعم الاستهلاكي في ليبيا لا ينبغي أن تقتصر على تخفيض الإنفاق أو إعادة هيكلة الدعم فقط، وإنما تتطلب تبني رؤية متكاملة تجمع بين إصلاح منظومة الدعم، وتعزيز كفاءة الإدارة المالية، وتطوير أدوات تمويلية قادرة على دعم الاقتصاد الحقيقي. ومن هنا تنطلق أهمية هذه الدراسة في تحليل أثر الدعم الاستهلاكي على الميزانية العامة في ليبيا، وبيان الدور الممكن لأدوات التمويل الإسلامي في ترشيد هذه السياسة وتحقيق قدر أكبر من الاستدامة المالية والاقتصادية.

8. تحليل البيانات ومناقشتها:

إن أبرز نتائج الدراسة التي تم التواصل إليها لا يمكن إدراك أبعادها العلمية إلا من خلال مقارنتها بالمرجعيات العلمية السابقة من الدراسات والأبحاث ...،

وضح الجدول رقم (1) تطور قيمة المصروفات من الميزانية العامة المخصصة لدعم السلع الاستهلاكية خلال فترة الدراسة (1990–2015)، حيث اتسمت بالاتجاه التصاعدي مع تباين واضح بين سنوات الدراسة. وقد تجاوز إجمالي الإنفاق خلال الفترة محل الدراسة 57 مليار دينار ليبي، بمتوسط سنوي بلغ نحو 2,203.17 مليون دينار، في حين تراوح بين 23.0 مليون دينار عام 1992 و12,439.8 مليون دينار عام 2014. ويبرز هذا الاتجاه اتساع تكلفة تمويل الدعم الاستهلاكي وانعكاساتها على الميزانية العامة، بما يدعم أهمية دراسة سبل ترشيد سياسة الدعم والبحث عن آليات أكثر كفاءة لتعزيز كفاءة الإنفاق العام والاستدامة المالية.

جدول (1) تطور دعم السلع الاستهلاكية في الميزانية العامة

السنوات	الميزانية	الدعم السلعي
1990	5091.9	51.00
1991	5115.0	27.00
1992	6163.0	23.00
1993	5064.0	41.00
1994	4685.3	36.00
1995	8592.6	98.00
1996	10025.6	144.0
1997	7402.8	160.0
1998	8807.0	125.3
1999	9153.0	130.0
2000	9912.4	130.0
2001	11630.4	140.0
2002	17061.1	770.0
2003	14906.4	625.0
2004	40317.0	1202.0
2005	58449.0	839.0
2006	68466.0	801.0
2007	84249.3	902.0
2008	116856.7	1117.0
2009	149464.1	1333.0
2010	116001.9	1046.0

2011	40179.8	4414.4
2012	124073.0	11708.6
2013	120047.1	9408.5
2014	124073.0	12439.8
2015	65357.5	9570.9
الإجمالي	**1231144.9**	**57282.5**

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية أعداد مختلفة.

يوضح الجدول (2) نتائج الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة، والتي تشمل المتوسط الحسابي، والوسيط، والانحراف المعياري، والمدى، وذلك بهدف التعرف على الخصائص الإحصائية للمتغيرات وتقديم وصف أولي لطبيعة البيانات خلال فترة الدراسة. وتشير النتائج إلى وجود تفاوت ملحوظ بين متغيري الميزانية العامة والدعم الاستهلاكي، إذ بلغ المتوسط الحسابي للإنفاق على الدعم الاستهلاكي نحو (2203.17) مليون دينار، في حين بلغ متوسط الميزانية العامة حوالي (47351.73) مليون دينار. كما تعكس قيم الانحراف المعياري ارتفاع درجة التشتت في بيانات المتغيرين، مما يشير إلى وجود تقلبات وعدم استقرار نسبي في مستويات الإنفاق خلال فترة الدراسة. كذلك يوضح اتساع الفارق بين الحدين الأدنى والأقصى وجود تغيرات كبيرة في حجم الإنفاق، الأمر الذي يعكس طبيعة التحولات التي شهدتها السياسة المالية خلال فترة الدراسة، ويدعم أهمية تحليل العلاقة بين الدعم الاستهلاكي والميزانية العامة وقياس آثارها الاقتصادية في ضوء أهداف الدراسة.

جدول (2): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

	Commodity support الدعم السلعي (CS)	**General budget الميزانية العامة (GB)**
Mean	2203.173	47351.73
Median	697.5000	15983.75
Maximum	12439.80	149464.1
Minimum	23.00000	4685.300
Std.Dev.	3868.248	49129.38

المصدر: - تم إعداده اعتماداً على نتائج EVIEWS

تتضمن النماذج القياسية مجموعة من المتغيرات التفسيرية التي يُفترض تأثيرها في المتغير التابع، وفي هذه الدراسة يُعد الدعم الاستهلاكي المتغير التفسيري الرئيس، بينما تمثل الميزانية العامة المتغير التابع، بهدف قياس طبيعة العلاقة بينهما. ولتحقيق ذلك، تم الاعتماد على منهجية تحليل السلاسل الزمنية من خلال اختبار استقرار المتغيرات وتحديد درجة تكاملها باستخدام اختبار جذر الوحدة، وتحديداً اختبار ديكي فولر الموسع (Augmented Dickey-Fuller)، ثم اختبار وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات باستخدام منهجية التكامل المشترك، وتقدير نموذج تصحيح الخطأ لقياس ديناميكية العلاقة بين المتغيرات في الأجلين القصير والطويل. وتُعد دراسة المسار الزمني للمتغيرات الخطوة الأولى في تحليل السلاسل الزمنية، حيث توضح الأشكال الآتية الاتجاه العام لكل من متغير الدعم الاستهلاكي (**CS**) والميزانية العامة (**GB**) خلال فترة الدراسة، وتشير الملاحظة الأولية إلى وجود اتجاه زمني في حركة المتغيرات مع بعض التقلبات، مما يستدعي إخضاعها لاختبارات الاستقرار القياسية قبل إجراء التحليل القياسي.

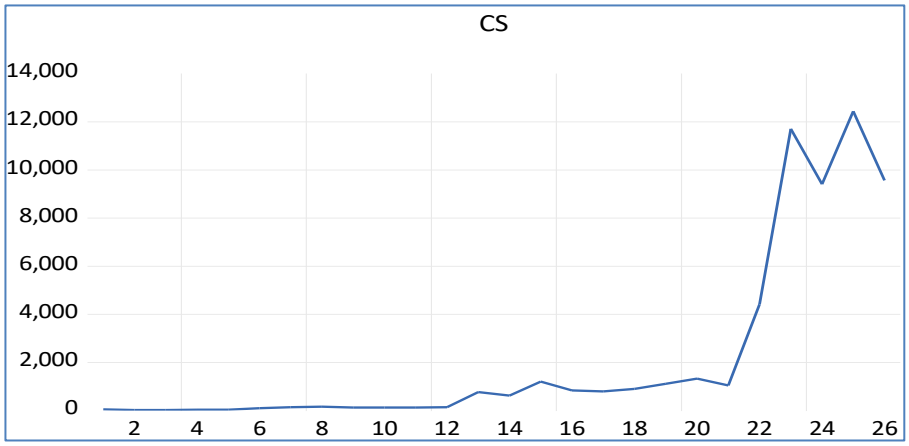

الشكل رقم (1) الاتجاه الزمني العام للدعم الاستهلاكي

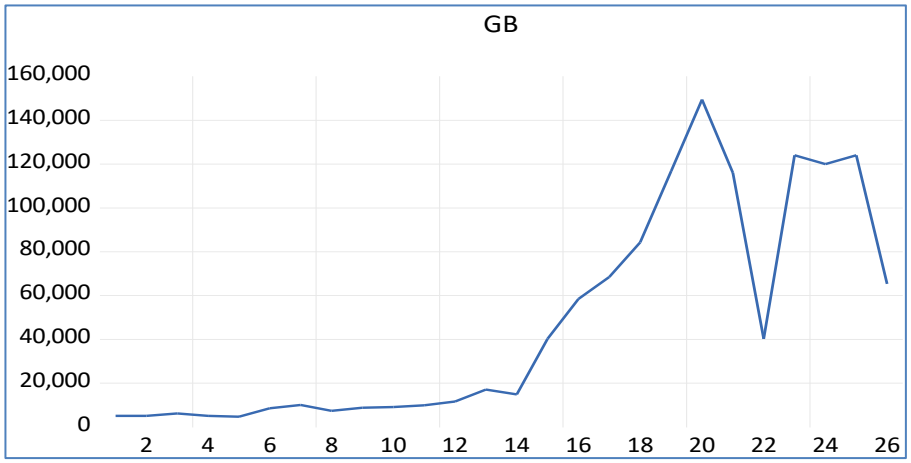

الشكل رقم (2) الاتجاه الزمني العام للميزانية

تم استخدام اختبار جذر الوحدة للتعرف على درجة تكامل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، والتحقق من مدى استقرارها قبل إجراء التحليل القياسي، وذلك بالاعتماد على اختبار ديكي فولر الموسع (Augmented Dickey-Fuller Test)، كما هو موضح في الجدول (3).

جدول (3) نتائج اختبار جذر الوحدة

القرار	1st (difference)الفرق الاول			المستوى (Level)			
	None	Trend and Intercept	Intercept	None	Trend and Intercept	Intercept	
اختبار القيم الحرجة للمستوى %5	-5.122355	-5.555180	-5.304859	0.042031	-1.692731	-0.485998	Test critical values 5% level
ساكن عند I(1)	-1.955681	-3.612199	-2.99187	-1.955020	-3.603202	-2.986225	CS
ساكن عند I(1)	-1.955681	3.673616-	-2.991878	-1.955020	-3.603202	-2.986225	GB

بعد التأكد من درجة تكامل متغيرات الدراسة باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع (Augmented Dickey Fuller)، تم الانتقال إلى اختبار التكامل المشترك للتحقق من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، وذلك بالاعتماد على منهجية إنجل–جرانجر (Engle-Granger). ويهدف هذا الاختبار إلى تحديد ما إذا كانت هناك علاقة طويلة الأجل بين المتغير التابع المتمثل في الميزانية العامة، والمتغير التفسيري المتمثل في الدعم الاستهلاكي، وقد جاءت نتائج الاختبار على النحو الآتي :
تم في البداية تقدير معادلة الانحدار بين متغيرات الدراسة، وذلك بهدف الحصول على البواقي المستخدمة في اختبار التكامل المشترك، كما هو موضح في الجدول(4) .

جدول (4): نتائج معادلة الانحدار

المتغير	المعامل (Coefficient)	الخطأ المعياري (Std. Error)	إحصائية t (t-Statistic)	الاحتمالية (Prob.)
C	30109.64	8956.714	3.361683	0.0026
CS	7.826027	2.041859	3.832794	0.0008

مؤشرات النموذج	القيمة	مؤشرات النموذج	القيمة
معامل التحديد (R-squared)	0.379690	متوسط المتغير التابع (Mean dependent var)	47351.73
معامل التحديد المعدل (Adjusted R-squared)	0.353843	الانحراف المعياري للمتغير التابع (S.D. dependent var)	49129.38
الخطأ المعياري للانحدار (S.E. of regression)	39492.09	معيار أكايك (Akaike info criterion)	24.07939
مجموع مربعات البواقي (Sum squared resid)	3.74E+10	معيار شوارتز (Schwarz criterion)	24.17617
دالة الاحتمال (Log likelihood)	-311.0321	معيار هانان-كوين (Hannan-Quinn criter.)	24.10726
إحصائية F (F-statistic)	14.69031	إحصائية دوربن-واتسون (Durbin-Watson stat)	0.459070
احتمال إحصائية F (Prob(F-statistic))	0.000803		

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على نتائج EViews.

معادلة الانحدار:

$$GB = 30109.64 + 7.826027(CS) + e$$

أسفرت نتائج تقدير نموذج الانحدار بين متغيرات الدراسة عن المعادلة الآتية:

GB = 30109.63 + 7.82*CS

(3.83) (3.36)

R\2= 0.35 F-Statistic= 14.69 Prbo (F-Statistic) =0.0008

2R=0.37

وبعد الحصول على سلسلة البواقي (UT) الناتجة عن معادلة الانحدار، تم إخضاعها لاختبار جذر الوحدة لتحقق من مدى استقرارها، وذلك بهدف التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

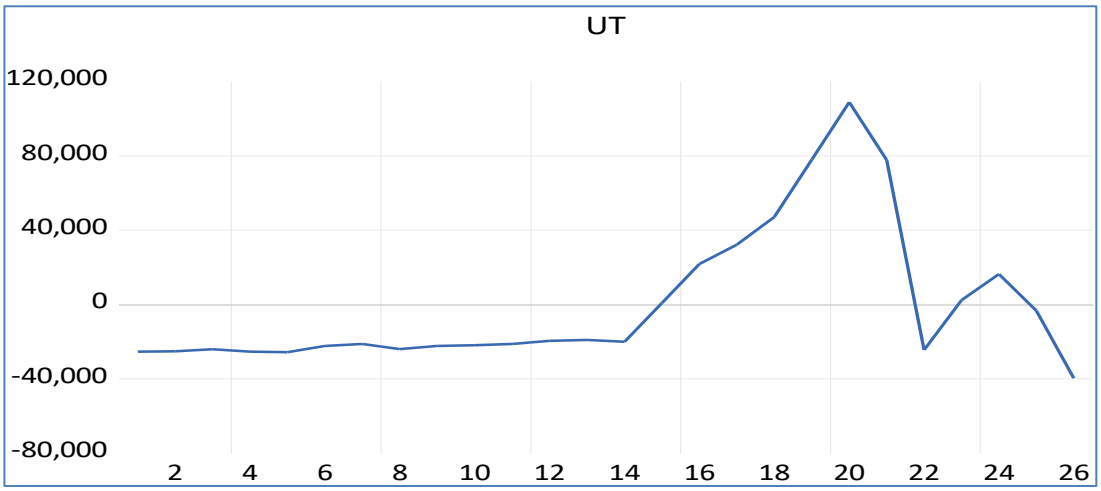

الشكل رقم (3) الاتجاه الزمني العام لسلسلة البواقي

المصدر: - تم إعداده اعتماداً على نتائج EVIEWS

يوضح الجدول (5) نتائج اختبار جذر الوحدة لسلسلة البواقي الناتجة عن معادلة الانحدار، وذلك باستخدام نموذج (None) لكونها سلسلة بواقي لا تتضمن ثابتًا أو اتجاهًا زمنيًا. وتشير نتائج الاختبار إلى أن سلسلة البواقي غير مستقرة عند المستوى، حيث جاءت قيمة اختبار (t) غير معنوية إحصائيًا، إذ تجاوزت احتمالية الاختبار مستوى المعنوية (0.05)، مما يؤدي إلى قبول فرضية العدم القائلة بوجود جذر الوحدة، ورفض الفرضية البديلة التي تشير إلى استقرار السلسلة. وتجدر الإشارة إلى أن اختبار استقرار سلسلة البواقي في إطار منهجية إنجل–جرانجر لا يعتمد على القيم الحرجة التقليدية لاختبار ديكي فولر، وإنما يتم تفسير النتائج وفق القيم الحرجة الخاصة باختبارات البواقي، وذلك لأن توزيع الاختبار يختلف عن اختبار جذر الوحدة التقليدي. وبناءً على ذلك، وبما أن سلسلة البواقي لم تثبت استقرارها عند المستوى، فإن ذلك يشير إلى عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، أي عدم وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين الميزانية العامة والدعم الاستهلاكي. وبالتالي، لا يمكن الانتقال إلى تقدير نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model - ECM).

جدول (5): نتائج اختبار جذر الوحدة لقيمة البواقي (Error Correction Model - ECM)

أولاً: نتائج اختبار ديكي فولر الموسع (Augmented Dickey-Fuller Test)

الفرضية الصفرية	المتغير	إحصائية الاختبار (t-Statistic)	الاحتمالية (Prob.)
وجود جذر وحدة (UT has a unit root)	UT	-1.697833	0.0843

القيم الحرجة للاختبار:

مستوى المعنوية	القيمة الحرجة
1%	-2.660720
5%	-1.955020
10%	-1.609070

ثانياً: معادلة اختبار ديكي فولر الموسع

المتغير	المعامل (Coefficient)	الخطأ المعياري (Std. Error)	إحصائية t (t-Statistic)	الاحتمالية (Prob.)
UT(-1)	-0.226682	0.133513	-1.697833	0.1025

ثالثاً: إحصاءات نموذج الاختبار

المؤشر	القيمة	المؤشر	القيمة
معامل التحديد (R-squared)	0.106809	متوسط المتغير التابع (Mean dependent var)	-569.4956
معامل التحديد المعدل (Adjusted R-squared)	0.106809	الانحراف المعياري للمتغير التابع (S.D. dependent var)	26751.43
الخطأ المعياري للانحدار (S.E. of regression)	25282.46	معيار أكايك (Akaike info criterion)	23.15279
مجموع مربعات البواقي (Sum squared resid)	1.53E+10	معيار شوارتز (Schwarz criterion)	23.20154
دالة الاحتمال (Log likelihood)	-288.4098	معيار هانان-كوين (Hannan-Quinn criter.)	23.16631
إحصائية دوربن-واتسون (Durbin-Watson stat)	1.486330		

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على نتائج برنامج EViews.

كما تم إجراء اختبار عدم تجانس تباين الخطأ العشوائي (البواقي) (Heteroskedasticity) للتحقق من مدى ثبات تباين أخطاء النموذج، وتبين من خلال نتائج الجدول (6) إلى وجود مشكلة عدم تجانس التباين في البواقي، حيث جاءت القيمة الاحتمالية لاختبار (F) أقل من مستوى المعنوية (0.05)، مما يؤدي إلى رفض فرضية ثبات التباين وقبول وجود مشكلة عدم تجانس التباين، وهو ما يشير إلى عدم ثبات تباين أخطاء النموذج خلال فترة الدراسة.

جدول (6): نتائج اختبار عدم تجانس تباين الخطأ العشوائي (البواقي)ARCH –

الاختبار	القيمة الإحصائية	درجة الحرية	الاحتمالية (Prob.)
F-statistic	17.95025	F(1,23)	0.0003
Obs*R-squared	10.95857	$\chi^2(1)$	0.0009

معادلة الاختبار:

المتغير	المعامل (Coefficient)	الخطأ المعياري (Std. Error)	إحصائية t	الاحتمالية (Prob.)
C	5.24E+08	4.68E+08	1.119270	0.2746
$RESID^2(-1)$	0.660858	0.155981	4.236773	0.0003

إحصاءات النموذج:

البيان	القيمة
R-squared	0.438343
Adjusted R-squared	0.413923
S.E. of regression	2.05E+09
Sum squared resid	9.70E+19
Log likelihood	-570.5038
F-statistic	17.95025
Prob(F-statistic)	0.000312
Mean dependent var	1.47E+09
S.D. dependent var	2.68E+09
Akaike info criterion	45.8030
Schwarz criterion	45.9781
Hannan-Quinn criter.	45.8273
Durbin-Watson stat	1.331961

المصدر :تم إعداده اعتمادًا على نتائج برنامج **EViews**.

أُجري اختبار الارتباط الذاتي (Serial Correlation LM Test) للكشف عن وجود ارتباط بين أخطاء النموذج، وتشير نتائج الجدول (7) إلى أن القيمة الاحتمالية لاختبار (F) جاءت أقل من مستوى المعنوية (0.05)، مما يشير إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود ارتباط ذاتي بين البواقي، وهو ما يدل على أن النموذج يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

جدول (7): نتائج اختبار الارتباط الذاتي

الاختبار	القيمة الإحصائية	درجة الحرية	الاحتمالية (Prob.)
F-statistic	31.88457	F(1,23)	0.0000
Obs*R-squared	15.10441	$\chi^2(1)$	0.0001

معادلة الاختبار:

المتغير	المعامل (Coefficient)	الخطأ المعياري (Std. Error)	إحصائية t	الاحتمالية (Prob.)
C	668.8894	5924.013	0.112912	0.9111
CS	-0.846452	1.358521	-0.623069	0.5394
RESID(-1)	0.784172	0.138874	5.646643	0.0000

إحصاءات النموذج:

البيان	القيمة
R-squared	0.580939
Adjusted R-squared	0.544499
S.E. of regression	26115.04
Sum squared resid	1.57E+10

-299.7255	Log likelihood
15.94229	F-statistic
0.000045	Prob(F-statistic)
1.68E-12	Mean dependent var
38694.19	S.D. dependent var
23.28658	Akaike info criterion
23.43174	Schwarz criterion
23.32838	Hannan-Quinn criter.
1.554775	Durbin-Watson stat

المصدر :تم إعداده اعتمادًا على نتائج برنامج .**EViews**

تشير نتائج تقييم صلاحية النموذج إلى أنه يعاني من بعض المشكلات القياسية، تمثلت في وجود الارتباط الذاتي للبواقي وعدم تجانس تباينها، الأمر الذي يؤثر في كفاءة تقديرات النموذج وموثوقية نتائجه. كما أظهرت نتائج التحليل ضعف القدرة التفسيرية للنموذج، حيث بلغ معامل التحديد المعدل نحو (0.35)، بما يعني أن متغير الدعم الاستهلاكي يفسر نحو (35%) من التغيرات في الميزانية العامة، في حين تعزى النسبة المتبقية، والبالغة (65%)، إلى عوامل أخرى لم يتضمنها النموذج. كما أظهرت نتائج اختبار التكامل المشترك أن العلاقة طويلة الأجل بين متغيري الدراسة لم تكن ذات دلالة قياسية يمكن الاعتماد عليها، وهو ما يشير إلى محدودية تأثير الدعم الاستهلاكي في تفسير التغيرات التي تطرأ على الميزانية العامة خلال فترة الدراسة. ويمكن إرجاع ذلك إلى تأثر الميزانية العامة بمجموعة من العوامل الاقتصادية والمؤسسية والسياسية، من أبرزها اتساع حجم الاقتصاد غير الرسمي، وضعف كفاءة إدارة منظومة الدعم الاستهلاكي، وما ترتب على ذلك من تسرب جزء من السلع المدعومة إلى الأسواق الموازية، إلى جانب الظروف السياسية والاقتصادية التي شهدتها ليبيا منذ عام 2011، والتي انعكست على كفاءة إدارة الإنفاق العام وتنفيذ سياسة الدعم، وهو ما أسهم في انخفاض القدرة التفسيرية للنموذج.

9. التوصيات :

و من خلال مااعتمدته الدراسة من تحليل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة ، و بما أظهرته النتائج ، فإن المتغيرات تتضمن اتجاهاً زمنياً عاماً مع ميلها إلى الاستقرار، كما بين اختبار جذر الوحدة أن السلاسل الزمنية أصبحت ساكنة بعد أخذ الفرق الأول، أي أنها متكاملة من الدرجة، ذلك و قد أوضحت النتائج وجود مشكلات قياسية تمثلت في الارتباط الذاتي للبواقي وعدم تجانس التباين وعدم تبعية البيانات للتوزيع الطبيعي، مما حدَّ من صلاحية النموذج في التفسير والتنبؤ، كما كشفت النتائج عن عدم وجود علاقة تأثير طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، بما يشير إلى وجود تكامل مشترك غير حقيقي بين المتغيرات المدروسة، لذا توصي الدراسة بالآتي:

- إعادة هيكلة سياسة الدعم الاستهلاكي ضمن إطار اقتصادي واستراتيجي متكامل، يضمن توجيه الدعم إلى الفئات المستحقة، ويحد من الهدر في الإنفاق العام، بما يسهم في رفع كفاءة استخدام الموارد المالية وتحقيق العدالة في توزيع الدعم.
- العمل على تنمية الإيرادات العامة وتعزيز كفاءة الإنفاق الحكومي، بحيث يتم تمويل الدعم من مصادر مالية مستدامة، بدلاً من الاعتماد على التوسع في عجز الميزانية العامة، وذلك من خلال تطوير النظام الضريبي، والحد من التهرب الضريبي، وتحسين كفاءة تحصيل الإيرادات العامة.

- تطوير قاعدة بيانات وطنية متكاملة للفئات المستحقة للدعم، بما يضمن وصوله إلى مستحقيه، والحد من التسرب وسوء الاستهداف، مع تعزيز نظم الرقابة والحوكمة في إدارة منظومة الدعم الاستهلاكي.
- عدم التوسع في استبدال الدعم الاستهلاكي بالدعم النقدي بصورة مباشرة في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة، إلا بعد تهيئة البيئة الاقتصادية والمؤسسية، واستكمال الإصلاحات اللازمة التي تضمن الحد من الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على هذا التحول.
- تبني برنامج تدريجي لإصلاح منظومة الدعم الاستهلاكي، يتزامن مع تنفيذ إصلاحات مالية واقتصادية شاملة، بما يسهم في تخفيف العبء عن الميزانية العامة، وتعزيز كفاءة تخصيص الموارد المالية، و ذلك بتفعيل صيغ العقود التمويلية الإسلامية -المرابحة للآمر بالشراء والمشاركة- ضمن الاستراتيجية الحكومية لإدارة وتأمين السلع الأساسية والمواد التموينية.، وتتأتّى أهمية هذه الخطوة في قدرتها على إحكام الرقابة على سلاسل التوريد ضبطاً للأسعار وتحديداً للمسارات التوزيعية، مما يضمن كبح منافذ الهدر المالي وتحقيق أقصى كفاءة ممكنة في إنفاق المال العام عبر الخزينة للدولة.
- التوسع في توظيف أدوات التمويل الإسلامي بوصفها إحدى الآليات الداعمة لترشيد سياسة الدعم الاستهلاكي، من خلال توجيه الموارد نحو الأنشطة الإنتاجية والاستثمارية بدلاً من التركيز على الدعم ذي الطابع الاستهلاكي، بما يسهم في تعزيز الاستدامة المالية وتقليل الضغوط الواقعة على الميزانية العامة.
- تعزيز دور مؤسسات التمويل الإسلامي، بالتعاون مع المصارف الإسلامية وصناديق الزكاة والوقف، في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتمويل الفئات المنتجة، بما يسهم في تحويل جزء من الإنفاق العام من الإنفاق الاستهلاكي إلى الإنفاق التنموي، ويعزز كفاءة استخدام الموارد العامة.
- توجيه السلطات النقدية والمالية نحو إطلاق أدوات تمويلية بديلة – الصكوك السيادية - لتوفير التغطية المالية للمشاريع التنموية والخدمية المتصلة بمنظومة الدعم، مما يغني عن اللجوء لخيارات الاستدانة التقليدية المكلفة ويحمي الاحتياطيات العامة من الاستنزاف.
- إجراء مزيد من الدراسات التطبيقية حول أثر أدوات التمويل الإسلامي في ترشيد الإنفاق العام، وقياس دورها في تحسين كفاءة إدارة الميزانية العامة، بما يدعم متخذي القرار في صياغة سياسات مالية أكثر استدامة تتوافق مع متطلبات التنمية الاقتصادية في ليبيا.

10.المراجع

المراجع العربية:

- الأمين، نجاة محمد. (2005). تحليل اقتصادي لسياسة الدعم السلعي في ليبيا خلال الفترة 1970–2003. رسالة ماجستير في الاقتصاد، غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا.
- حامد، إيناس بدر عبد الله. (2026). دور الإيرادات النفطية وتفعيل أدوات التمويل الإسلامي لضمان استدامة التنمية الاقتصادية في ليبيا. مجلة الرؤية للعلوم الاقتصادية والسياسية، 12(1).
- الحيارى، إيمان. (2016). مفهوم الميزانية العامة. مقال منشور، موقع موضوع على الرابط: https://mawdoo3.com.
- الشرشاري، منال عبد الله. (2019). أثر الإيرادات النفطية على الموازنة العامة للدولة الليبية خلال الفترة (1990–2018). رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة الزاوية، ليبيا.

- الزرقاني، سعد الدين سليمان. (2002). سياسات الدعم وأثرها على تطور الإنتاج الزراعي: مع التركيز على القروض الزراعية. رسالة ماجستير في الاقتصاد، غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا.
- زينب توفيق السيد عليوة. (2016). تقييم أثر الدعم الحكومي في النمو الاقتصادي في مصر. بحوث اقتصادية عربية، (74–75)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
- طارق إسماعيل. (2018). سياسات الدعم الحكومي في الدول العربية. دراسات اقتصادية، رقم (44)، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.
- طايل، مصطفى كامل السيد. (2012). البنوك الإسلامية والمنهج التمويلي. عمّان، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع.
- عبد الله، حامد. (2025). دراسة تمهيدية عن الاقتصاد في ليبيا: الواقع والتحديات والآفاق. الجزء الأول، مشروع الحوار الاجتماعي والاقتصادي الليبي.
- عدنان، أحمد يوسف. (2018). التمويل الإسلامي وأهدافه التنموية. جريدة الحياة.
- عمري، آمال. (2017). الصكوك: دراسة فقهية مقارنة. ط1. تونس: مطبعة قرطاج الدولية.
- ديوان المحاسبة الليبي. (2015). تقرير ديوان المحاسبة الليبي. ليبيا.
- المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات. (2015).

المراجع الأجنبية:

- Alderman, H., and Von B, J. (1986). Egypt's food subsidy policy: Lessons and options. Food Policy, *11*(3), 223–237. https://doi.org/10.1016/0306-9192(86)90007-2
- ElShazly, M. S. (2025). *Energy subsidy reform in Libya*. Selected Issues Papers, 2025(094
- International Financial Services London (IFSL). (2009). Islamic Finance 2009. London: International Financial Services London.
- Ronald Albers and Marga Peetres, Food and Energy Prices, Government Subsidies and fiscal balances in South Mediterranean Countries, Economic Papers, N°437, Brussels, Belgium,2011.
- Zine Barka, Zine El abidine Djelil, (2017) THE SUSTAINABILITY OF ALGERIA'S, SUBSIDIES, University of Tlemcen, Algeria, Op. Cit.P04.
- Sahar Mustafa Al-Jali. (2025). Oil Prices and Their Impact on the Trade Balance in the Libyan Economy (An Econometric Study for the Period 1980–2022). Journal of Libyan Academy Bani Walid, 1(3), 572–584. https://doi.org/10.61952/jlabw.v1i3.373
- Ibrahim Mohammed Abuhararah Aburawi. (2025). The Problematic Aspects of Possession and Delivery in Murabaha Sale to the Purchase Orderer: An Analytical Study in Islamic Jurisprudence and Libyan Law. Journal of Libyan Academy Bani Walid, 1(4), 799–811. https://doi.org/10.61952/jlabw.v1i4.355

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The authors declare that they have no conflict of interest.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **JLABW** and/or the editor(s). **JLABW** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.